المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

جهود تمكين المرأة المصرية

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

2014 - ديسمبر 2020

شهدت مصر في الآونة الأخيرة وخاصة في السنوات الست الماضية تقدماً إيجابياً ملحوظاً في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، يرجع ذلك إلى الإدارة السياسية الداعمة والمساندة لقضايا المرأة و إلى ترجمة الإدارة الحقوق الدستورية لها إلى قوانين و استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية ، وخلق مساحة ومناخ ملائم لتضافر جهود كافة شرائح المجتمع من مؤسسات أكاديمية وتشريعية ودينية والشباب والمرأة في الريف والحضر. بالإضافة إلى العديد من الداعيين إلى تمكين النساء والفتيات على كافة الأصعدة.

اكد الدستور المصري 2014 على قيم العدالة والمساواة حيث اشتمل على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة.

وقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2017 "عاماً للمرأة المصرية" الأمر الذى يعد سابقة تاريخية في تاريخ مصر ، واصفاً خطوات الإسراع نحو تمكين المرأة بالإضافة إلى حماية حقوقها الدستورية "واجبًا وطنيًا".

و تعد مصر هي الدولة الأولي في العالم التي أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما يتوافق أهداف التنمية المستدامة ، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع ، و ضرورة تمكينها و قد اعتمد سيادة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " في عام 2017 والتي هي خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة.

تحتوي الإستراتيجية على 34 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة محاور رئيسية:

1) التمكين السياسي والقيادة
2) التمكين الاقتصادي
3) التمكين الاجتماعي
4) الحماية

بالإضافة إلى التشريعات والثقافة كمحاور متقاطعة لتلك المحاور الأربعة .

وقد أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد المرأة المصرية (ENOW) لضمان وجود متابعة صارمة لتنفيذ لإستراتيجية من خلال التطبيق الدقيق لإلات الرصد والتقييم ، و التي تتضمن وضع أسس ومؤشرات المتابعة لقياس التقدم المحرز وتتبعه ، وقد استخدمت تلك المؤشرات والدراسات حوالى 160 ألف مرة منذ إطلاق بوابة المرصد

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة او إستفادة لمجتمع بأسره من التقدم المحرز وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

معلومات عامة حول وضع المرأة في مصر

- يبلغ عدد سكان مصر 10030000 في عام 2020 .
- 51.6٪ من السكان المصريين من الذكور بينما 48.4٪ من الإناث وذلك في عام 2017 .
- 18٪ امرأة معيلة في مصر عام 2020.
- نسبة المتسربين من التعليم في الفئة العمرية ما بين 6-20 سنة هي 52.4٪ للنساء و 46.6٪ للرجال. وذلك في العام 2017
- نسبة الأمية بين المصريين 25.8٪. 30.8٪ منها امية للنساء بينما تبلغ نسبة الامية بين الرجال 21.2٪ وذلك في العام 2017 .
- الزواج : فوق سن 15 سنة يوجد : 4.7 مليون امرأة لم تتزوج على الإطلاق ، و 19.5 مليون امرأة متزوجة ، و3 ملايين أرملة ، و 461 ألف امرأة مطلقة وذلك لعام 2017 .
- ما يقرب من نصف سكان مصر لديهم تأمين صحي ؛ 46.8٪ منهم من النساء و 54.6٪ منهم من الرجال وذلك لعام 2017 وتبلغ تامينات العمالة الاجتماعية حوالى 71.2 % بين النساء و40.8 % بين الرجال.
- النساء والتكنولوجيا: يعد حوالى 47.9 % من النساء يستخدمن الكمبيوتر ، و46.6 % من النساء يستخدمن الانترنت ، و95.5 % من النساء يستخدمن الهاتف وذلك لعام 2019 /2020 (بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل المرأة) .

كما خصصت الحكومة المصرية مبلغا وقدره 242 مليار جنيه مصري لصالح المرأة في الفترة من يوليو 2018 إلى ديسمبر 2019.

اطلقت منظمة التعاون الاسلامي في عام 2020 العمل علي منظمة تننمية المرأة التابعة لدول التعاون الإسلامي ، وتعد منظمة تنمية المرأة هي الإلية المعنية بتنمية المرأة في منظمة التعاون الاسلامي ومقرها القاهرة - جمهورية مصر العربية[1] ، وتستضيف مصر ايضا مقر منظمة المرأة العربية في القاهرة .

1 قرار OIC/CFM-35/2009/ORG/RES/4 لوزراء خارجية منظمة دول التعاون الاسلامي لانشاء منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة دول التعاون الاسلامي ومقرها جمهورية مصر العربية

محور التمكين السياسي والقيادة

- زيادة نسبة النساء الوزيرات في مجلس الوزراء من 6 ٪ في عام 2015 إلى 20 ٪ في عام 2017 ثم إلى 25 ٪ في عام 2018 (أعلى تمثيل على الإطلاق للمرأة في مجلس الوزراء المصري).
- زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن منصب نائب الوزير من 17 ٪ في عام 2017 إلى 27 ٪ في عام 2018.
- نسبة النساء في منصب نائب محافظ 31% في العام 2019 .
- زيادة نسبة النساء في البرلمان المصري من 2٪ في عام 2013 إلى 15٪ في عام 2018 ، وقد حصلت المرأة المصرية علي كوتا نسبة 25% من البرلمان المصري في التعديلات الدستورية الأخيرة في 2019، ووصلت نسبة تمثيل النساء في الدورة البرلمانية التشريعية الحالية 27% (2020) (والتى تمثل أعلى تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري منذ إعطاء المرأة حق الترشح لأول مرة بالإنتخابات 1957) .
- نسبة كوتا المرأة في المجلس حسب القانون المصري 10% ووصلت نسبة السيدات في مجلس الشيوخ إلى حوالى 14% وذلك بعد ان ضاعف السيد رئيس الجمهورية عدد السيدات المعينات.
- تصل نسبة اجمالى السيدات العاملات في وزارة الخارجية المصرية إلى 35 % ، حيث تصل نسبة الدبلوماسيات إلى 25 % من اجمالى الدبلوماسيين ، 40 % ممن يعمل بالوزارة بالاعمال الادارية من السيدات.
- عينت وزارة الاوقاف المصرية 13 سيدة في مناصب قيادية بالوزارة وتعد هي المرة الاولي في تاريخ الوزارة.
- زيادة نسبة النساء في مجالس الإدارة في البورصة المصرية لتصل إلى 10.1 ٪ ، والقطاع المصرفي 14.8٪ ، وقطاع الأعمال العام 6.1 ، وهيئة التنظيم المالى 11٪ ، ونسبة القيادات النسائية في المناصب التنفيذية 7.1٪ وهي أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى يقدر بـ 5.4٪. (المصدر: وزارة التخطيط).
- وصلت اعداد النساء رؤساء التحرير بالمجلات المصرية إلى 18 %
- تبلغ نسبة رئيسات التحرير بالصحف القومية 18 ٪

كسر السقف الزجاجي للمرأة لأول مرة :

- تعيين ولأول مرة مستشارة الأمن القومي لرئيس الجمهورية (2014) ؛
- تعيين أول سيدة محافظ في محافظة البحيرة (2017) وفي دمياط (2018)
- تعيين أول نائبة لرئيس البنك المركزي المصري؛تعيين 4 قاضيات منصة لمحاكم الجنايات في مصر
- تعيين مساعدة لوزير العدل في شؤون المرأة والطفل (2015)؛
- تعيين رئيسة للمحكمة الاقتصادية في مصر (2018) واول امرأة قاضية ترأس دائرة مدنية من دوائر محاكم الاستئناف العالى ؛
- تعيين المرأة ذات الإعاقة والمرأة الريفية في عضوية المجلس القومي للمرأة (2016) ؛
- تعيين 4 قاضيات منصة لمحاكم الجنايات؛

تعكس نتائج استطلاعات الرأي العام تحسنًا في آراء وتصورات المصريين فيما يتعلق تعيين النساء في المناصب القيادية بين عامي 2014 و 2018 حيث زادات نسبة المصريين الذين يعتقدون أن المرأة قادرة على تولي منصب رئيس الوزراء من 43٪ عام 2014 إلى 54 ٪ في 2018 ، كما اعتقد 62٪ منهم أن المرأة قادرة على تولي منصب محافظ في عام 2018 مقارنة ب 42٪ في 2014.

محور التمكين السياسي والقيادة

- تعيين 6 سيدات من المستشارات نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة المصرية في 2017 ، كما أن عدد عضوات هيئة النيابة الإدارية 1986 قاضية من اجمإلى 4635؛
- تعيين امرأة قاضية نائبة للمحكمة الدستورية العليا وهي ثاني سيدة تُعين بالمحكمة منذ انشائها في عام 1969؛
- تعيين 11 سيدة في هيئة النيابة الادارية في عام 2020 كرئيسات لمكاتب الهيئة بالمحافظات في سابقة هي الأولي من نوعها وكذلك كلف رئيس الهيئة عدد من عضوات النيابة الادارية لتمثيل الادعاء في المحاكم التأديبية لمجلس الدولة؛
- شهد عام 2020 انتخاب امرأة وكيلة لرئيس مجلس الشيوخ ، وأول امرأة تتولى رئاسة الإدارة المركزية للشئون الفنية بوزارة الاوقاف المصرية بالإضافة الى تعيين عشر سيدات في مناصب قيادية في الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة؛
- برنامج القيادة النسائية التنفيذية لبناء قدرات 130 موظفا حكوميًا ؛
- الإعلان عن برنامج "سيدات يقدن المستقبل" وهو برنامج توجيهي للشابات لتنمية مهاراتهن القيادية والإدارية وبناء قدراتهن (2017) ؛
- بدء برنامج الماجستير للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2016 في جامعة حكومية وتخريج الدفعة الأولى في عام 2018؛

محور التمكين الاقتصادي

- **معدل البطالة بين النساء** يمثل 21.7 % في عام 2019 .
- نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 18% عام 2019 .
- **نسبة النساء اللاتي يملكن شركات خاصة** يمثلن 16٪ .
- زيادة **نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية** من 9٪ في عام 2015 إلى 27٪ في عام 2017 .
- استفادت 51٪ من النساء من **قروض التمويل متناهية الصغر** ، وأقل من 1٪ هو معدل تخلف النساء عن سداد القروض ، بينما استفادت 69٪ من النساء **من قروض المشروعات الصغيرة** (2018).
- 14% هي نسبة السيدات العاملات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (2018 /2019) ، بيما 29% من خريجات التعليم العإلى من النساء في مجال الاتصالات والمعلومات (2018) ، نسبة مشاركة النساء في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات و زادت في العام 2018 /2019 من 12.2 % إلى 32.7% .
- 34,000 **سيدة استفادت من برامج تدريب في مجال الأعمال والتسويق** (مارس 2020).
- **نسبة المستثمرات في البورصة** 30٪ .
- **نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية** 44.5٪ .

محور التمكين الاقتصادي

- تتمتع مصر بعضوية في مبادرة البنك الدولي للنفاذ المإلى العالمي (UFA).
- تم تبني إعلان Maya Declaration الصادر حول التحالف من أجل شبكة الشمول المإلى للمؤسسات التنظيمية، والذى يركز على تهيئة البيئة المناسبة ، وتنفيذ الإطار المنطقي ، وضمان اتخاذ تدابير لحماية المستهلك ، واستخدام البيانات لإعلام وتتبع جهود الشمول المإلى.
- استضافت مصر أيضًا التحالف من أجل الشمول المإلى (AFI) و المنتدى العالمي للسياسات GPF في مدينة شرم الشيخ في عام 2017.
- حقق الاقتصاد المصري معدل نمو حقيقي بلغ 5,6% عام 2019/2018، وهو ما يُعد أفضل معدل نمو يتحقق منذ 10 أعوام، كما يعد ثالث أفضل معدل نمو اقتصادي على مستوي العالم خلال ذات العام (بعد الهند والصين).
- إنشاء 2384 شركة من خلال برنامج مسرعات الأعمال التابع لشركة مصر لريادة الأعمال خلال العام 2019/2018، كما تم عقد 8 شراكات محلية ودولية، استفاد منها أكثر من 10 آلاف شخص من خدمات تحفيز بيئة ريادة الأعمال .
- بلغ إجمإلى قيمة القروض الحسنة والقروض الميسرة المقدمة من بنك ناصر 434 مليون جنيه خلال العام 2019/2018، استفاد منها نحو 35 ألف مواطن/مواطنة .
- مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء

الإطار القانوني في الفترة (2014-2019)

- يخصص قانون الاستثمار الجديد رقم 17 لسنة 2017 (المادة 2) لضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.
- تم تعديل قانون الميراث (القانون رقم 219 لسنة 2017) لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء.
- اعتراف قانون الضرائب المصرية سنة 90 لسنة 2005 وتعديلاته في قانون رقم 11 لسنة 2013 بالمرأة كعائل للأسرة.
- اصدار قانون الخدمة المدنية لسنة 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة وضع لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر.
- اصدار لوائح جديدة خاصة بمدفوعات المحمول.
- تعديلات في اللوائح فيما يتعلق بتطوير حسابات الادخار للمجموعات لتسمح لفتح حسابات مجموعات لمستفيدي برامج الادخار والاقراض.
- في عام 2019 ، نص قرار (123 ، 124) صادران عن هيئة الرقابة المإلية على أنه ينبغي تمثيل امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات المإلية.

المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين ، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية. كما التزم القطاع السياحي في مصر بالعمل علي تطبيق مبادئ ختم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعد مصر هي أول دولة علي العالم تبدأ بتطبيق هذه المبادئ في القطاع السياحي.

- صدر قرار رئاسي في فبراير 2017 بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2659 لسنة 2020 باعادة تشكيل المجلس القومى للاجور وتحديد وظائفه وضم عضوية المجلس القومى للمرأة إليه والمنشا بقرار رقم 983 لسنة 2003
- وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة ، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع إلة وطنية للنهوض بالمرأة .
- اطلاق برنامج الادخار المإلى تحت عنوان" نموذج مجموعات الإدخار والقروض في القري VSLAS " وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من 18000 سيدة.
- إطلاق حملات توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المإلة والمصرفية ، إستفادت منها 119170 امرأة حتي عام 2019 .
- إطلاق المرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT إستهدفت 883 امرأة ريفية قمن برفع الوعي على أرض الواقع على مفاهيم الشمول المإلى في 27 محافظة في مصر.
- إطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمول المإلى وزيادة المعرفة والثقافة المإلة لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.
- سعت الحكومة لدعم أنشطة الأسر المنتجة خلال العام 2019/2018، من خلال تنظيم عدد من المعارض لمنتجات «الأسر المنتجة » أسهمت في زيادة المبيعات بقيمة 120 مليون جنيه، وتنفيذ أكثر من 68.5 ألف مشروع متناهي الصغر لتمكين المرأة اقتصادياً، وتستهدف هذه المشروعات المرأة الريفية وأمهات أطفال المدارس، بتكلفة مإلة تقدر بنحو 468.5 مليون جنيه، إلى جانب توفير 41.3 ألف فرصة عبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء والشباب، فضلا عن تدريب 18 ألف امرأة في مجال قطاع الأعمال والتسويق.

- قام **مركز تنمية المهارات بالمجلس القومى للمرأة** بعدة أنشطة من أهمها افتتاح وتطوير سوق زنين كسوق صديق للمرأة، برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني وروح المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومع إستهداف الخريجين الجدد، برنامج تطوير الحرف إلبدوية "أدها وأدود" لتطوير الحرف إلبدوية، إطلاق أول مركز للتطوير وريادة الأعمال المجتمعي Social Innovation Hub، مليون مستفيد/ة تم إطلاق مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهارات الرجال و النساء وتوفير الخدمات لهم، حملة "ساعة البرمجة" لزيادة وعي ومهارات النساء من خلال تزويدهن بأسس علوم الكمبيوتر وتعليمهن لاساسيات برمجة الحواسب، مخيم بيئي في 6 محافظات بغرض توعية النساء بالمشروعات المدرة للدخل الصديقة للبيئة، برنامج "الدليل الاساسي لبدء الاعمال الخاصة"، برنامج صاحبات المشروعات يمضين قدماً : (GET Ahead)، برامج IBDLشهادة الرخصة الدولية لقيادة الاعمال بالتعاون مع شركة الرخصة الدولية لقيادة الاعمال، برامج الإرشاد السريع، مبادرة المطبخ المجتمعي "Mumm"، مبادرة المشغل لتدريب السيدات على حرفة الخياطة.

محور التمكين الاجتماعي

- 52.5 % من الطلاب بالجامعات الحكومية والازهر للعام الاكاديمي 2019/ 2020 سيدات .
- 46 % من الطلاب بالجامعات الخاصة للعام الاكاديمي 2019/ 2020 سيدات .
- تمثل الإناث 56 % من حاملي درجتي الماجستير والدكتوراة.
- 50.1 % سيدات من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في المؤسسات التعليمية بالتعليم العالى للعام الاكاديمي 2019/ 2020
- تستفيد النساء من 89 ٪ من برامج الحماية الاجتماعية (2.25 مليون أسرة - 10 مليون فرد) في عام 2018.
- بمقدار 235٪ زادت نسبة ميزانية التحويلات النقدية من خلال برنامج التكافل والكرامة.
- 29% من خريجات التعليم العالى في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من النساء (2018) بينما 14% من العاملين الفنيين والاداريين في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هن من النساء (2018/ 2019).
- تم تخصيص 250 مليون جنيه مصري لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة في عام 2018.
- تمثل النساء 65٪ من المستفيدين من برامج التدريب للعاملين بالجهات الحكومية في عام 2018.
- تستفيد 38 مليون سيدة من دعم التموين الخبز والدقيق في عام 2018.
- تستفيد 34 مليون سيدة من بطاقات الحصص الغذائية في عام 2018.
- تستفيد 10 ملايين سيدة من خدمات الرعاية الصحية المدعمة في عام 2018 .
- 58 سيدة ماذونة شرعية في مصر .
- 8 مليون امرأة مستفيدة كم خدمات الصحة الانجابية والاسرة .
- تبني الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية (2015).
- استفادت 8 ملايين سيدة من خدمات الأسرة والصحة الإنجابية في عام 2018.

محور التمكين الاجتماعي

يكفل الدستور المصري لعام 2014 حماية ورعاية الأمومة والطفولة ، والنساء المعيلات والمسنات والنساء الأكثر احتياجًا.

- تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي للنساء غير القادرات ؛ حيث تم إصدار 800 ألف بطاقة هوية للنساء و670 ألف وثيقة ثبوتية بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة .
- إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى 4 مليون مستفيد/ة بهدف تحسين الاستهلاك الأسري ، زيادة رأس المال البشري المشروطة ، تعظيم حق النساء في صنع القرار بالأسرة ، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي ، زيادة الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضدها.
- خلال عام 2019 بلغ عدد الأسر المسجلة على قواعد بيانات "وزارة التضامن والتي تشمل تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي نحو 6.5 مليون أسرة بإجمالي 8.164 مليون فرد، وتم خلال العام 18/ 2019 صرف دعم نقدي بقيمة تبلغ 17.434 مليار جنيه، استفاد منه 3.2 مليون أسرة .
- يغطي التأمين الاجتماعي 426,000 امرأة بمبلغ 146 مليون جنيه مصري (مارس 2020).
- تم تخصيص 113،000 مشروع تمويل متناهي الصغر للنساء بقيمة 620 مليون جنيه مصري.
- تم صرف 320 مليون جنيه مصري إلى 19000 مستفيدة من خلال قروض مستورة ، بينما تم تخصيص 3000 من قروض مستورة للنساء ذوات الإعاقة.
- إصدار خطة جديدة لسياسة الحماية الاجتماعية من خلال إصدار شهادات تأمين علي الحياة "شهادات أمان" في 2018، حيث تم توفير الشهادة لـ 50,000 سيدة مصرية معيلة بلا مقابل عن طريق البنوك الوطنية
- تم صرف 65 مليون جنيه مصري كنفقة لـ 389،000 امرأة .
- يوفر 41 مركز دعم للنساء العاملات خدمات تساعد الأمهات العاملات على القيام بواجبات الأسرة والعمل على حد سواء ، لتصل إلى 195.000 امرأة مستفيدة (مارس 2020) .
- انطلاق برنامج توعية ما قبل الزواج لتوعية الشباب بمسؤوليات الزواج ، وصل البرنامج إلى 75000 شاب منهم 74٪ من المستفيدات الشابات.

الإطار القانوني في الفترة (2014-2020)

- صدر قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم 11 لسنة 2013 والذي يعترف بالمرأة كعائل للأسرة
- قانون التأمينات الاجتماعية 2019
- قرار وزير الاسكان والتعمير باضافة المرأة المعيلة ضمن اولويات حصول الاسر على الشقق في مشروعات الوزارة (2018
- اصدار وزارة التربية والتعليم لقرار لاعفاء المرأة المعيلة من مصروفات المدارس (2020) .

محور التمكين الاجتماعي

- **في مجال تنظيم الأسرة خلال العام 2019/2018:**

- حصلت 2.5 مليون سيدة على وسائل تنظيم الأسرة.
- بلغ عدد المترددات على عيادات تنظيم الأسرة نحو 15.9 مليون امرأة وبلغ عدد زيارات الوحدات المتنقلة 22.4 الف زيارة.
- تنفيذ 1,9 مليون زيارة طرق أبواب للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة في مختلف محافظات الجمهورية.
- تنظيم أكثر من 23.8 ألف ندوة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية .
- تنفيذ 339 قافلة صحية إنجابية بالمناطق النائية والعشوائية والمحرومة.
- فتح 13 عيادة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية في كل من محافظات (كفر الشيخ، البحيرة، قنا، بني سويف، أسيوط، البحر الأحمر، الجيزة).
- إطلاق برنامج "2 كفاية" لرفع مستوى الوعي بأهمية تنظيم الأسرة الذي يستهدف 1،148،000 أسرة في مصر.

- تم تخصيص 50 دار استضافة للنساء المسنات في حين أنه يوجد 80 دار للرجال والنساء معًا يصل إجمالي عددهم إلى 5500 امرأة مسنة مستفيدات من خدمات دور الاستضافة.
- مبادرة الاتاحة: بدأت محافظات مصر في الالتزام بتطبيق مفاهيم الاتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الحكومية والمشاريع المتطورة الجديدة.
- مبادرة "100 مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) .

محور التمكين الاجتماعي

- إطلاق مبادرة الصحة الرئاسية "100 مليون صحة / صحة المرأة المصرية" بما في ذلك التوعية والفحص لـ 11 مليون امرأة ، وستستهدف المبادرة 28 مليون امرأة وطنياً للكشف عن سرطان الثدي والأمراض غير المعدية ، وتهدف إلى الحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية ونشر الوعي والثقافة حول هذه الأمراض للكشف المبكر عنها ، وتجنب المضاعفات القصيرة والطويلة الأمد ، ودعم الصحة الإنجابية للمرأة المصرية.
- إطلاق حملات التوعية بأهمية الكشف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء و اللائي بلغن 67.670 امرأة في عام 2018.
- برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقراً ، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250،000 وحدة سكنية لسكان العشوائيات ، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين لما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة وقد وصل عدد المستفيدين من تلك المشروعات 4330 مستفيد. كما تم تلبية احتياجات عدد 58 ألف أُسرة ضمن برنامج "سكن كريم" ، ووصلت البرامج الاجتماعية والمعسكرات التي أجريت لبرامج الإسكان اللائق إلى 4330 مستفيد.

محور الحماية

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وبمشاركة عدة وزارات (2015) التي أقرها مجلس الوزراء.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (2016) و اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2015) ، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الزواج المبكر ، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة الاتجار بالبشر من 2016- 2021 ، والاستراتيجية لمناهضة الهجرة الغير شرعية 2016- 2026.
- إطلاق أول دراسة عن التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، و تعد مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. أبرز النتائج مثل:
  - 10٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر.
  - 7٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر.
  - 18٪ من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.

- ومن واقع التعداد المصري، بلغ اجمإلى عدد السيدات من سبق لهن الزواج وأعمارهن أقل من 18 سنة عدد 118 ألف
- انخفضت نسبة ختان الاناث (تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة) المتزوجة في الفئة العمرية 15-49 من 92.3٪ في عام 2014 إلى 87.2٪ في عام 2015 ؛ بينما انخفضت نسبة تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات في الفئة العمرية 15-17 من 74.4٪ عام 2008 إلى 61.1٪ عام 2014.

محور الحماية

الإطار المؤسسي لجهود الحماية:

(يشمل هذا خطوط الأساس الموجودة في مصر بالفعل)

- مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة وفروعه في 27 محافظة.
- وحدة خاصة للقضاء علي للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية ؛ كما تم إنشاء إدارات لحقوق الإنسان والقضاء علي العنف ضد المرأة داخل كل مديريات الأمن بالمحافظات ، و إنشاء مكتب لحقوق الإنسان بكل قسم من أقسام الشرطة مع تفعيل خط ساخن مرتبط بإدارة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة .
- إنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.
- توفير 8 مراكز استضافة للنساء الناجيات من العنف .
- إنشاء ثلاث عيادات متخصصة للعنف ضد المرأة داخل مصلحة الطب الشرعي (القاهرة ، الإسكندرية ، المنصورة) مدعومة بأحدث أجهزة الكشف على النساء اللاتي يتعرضن للعنف ويتولى العمل بها أطباء مدربون للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم ، وملحق بعيادة القاهرة عيادة للدعم النفسي يتواجد بها طبيبات مدربات لتقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات ومتابعة حالاتهن.
- انشاء اول دار استضافة لضحايا الاتجار بالبشر لحماية الضحايا وتقديم خدمات الرعاية النفسية والصحية اللازمة لهم/لهن (2020) .
- انشات وزارة العدل دوائر جنائية متخصصة داخل محاكم الاستئناف على مستوى الجمهورية لنظر جرائم الإتجار بالبشر.
- حوالى 66.254 امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي في 2020 باجمالى 133.476 مستفيدة منذ انشاء المكتب (التوعية بنظام استقبال السيدات اللاتي تعرضن للعنف ضد المرأة ، الدعم القانوني ، محاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة).
- تم انشاء أول لجنة تنسيقية وطنية للقضاء علي ختان الإناث في مصر. تضم اللجنة كافة الشركاء المعنيين بهذه القضية في مصر وتهدف إلى توحيد الرؤي وتنسيق الجهود للقضاء علي الختان.
- إنشاء 21 وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية ، هدفهم هو زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة ، وتوعيتهم بإلات

الإطار القانوني في الفترة (2014-2020)

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) و 306 (ب)) لتشديد عقوبة التعرض لأنثى واستحداث مادة جديدة للتحرش الجنسي.
- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) بتشديد عقوبة ختان الإناث ورفع الجريمة من جنحة إلى جناية عقوبتها من خمس إلى سبع سنوات ، وتصل إلى 15 سنة إذا أسفرت الواقعة عن عاهة مستديمة أو وفاة.
- اصدار قانون رقم 177 لسنة 2020 بتعديل قانون الاجراءات الجنائية ليتضمن حماية بيانات ضحايا العنف .
- اصدار قانون رقم 151 لسنة 2020 لحماية البيانات الشخصية للضحية لتعزيز حماية البيانات الشخصية التى يتم تخزينها اونلاين

الإبلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية ، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش.

- انشاء ثلاث وحدات استجابة طبية للتعامل مع السيدات اللاتي تعرضن للعنف بمستشفيات جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة المنصورة .
- أصدر الأزهر دليلاً لتدريب القيادات الدينية على قضايا المرأة
- عقد ورش عمل تدريبية وتفاعلية لعدد 1640 من ممثلي وممثلات النيابة العامة وهيئة النيابة الادارية وجهات انفاذ القانون والهيئات القضائية حول مكافحة أشكال العنف ضد المرأة حتى عام 2020
- عقد ورش عمل تدريبية للأطباء الشرعيين المختصين بإجراء الكشف على المرأة التي تتعرض للعنف على كيفية التعامل مع ذلك النوع من القضايا. (102)
- تقديم برنامج تدريبي لمأذونين وزارة العدل حول العنف ضد المرأة (60 مأذون ومأذونة).
- إصدار دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة.

كما تم إطلاق حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف:

- البروتوكول الطبي للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية)
- مسار إحالة حالات العنف ضد النساء و الفتيات (رسم وبيان توضيحي بالخدمات المتاحة وكيفية التعامل معها) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان
- دليل المعايير القضائية للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- كتيب الإجراءات المعنية بحالات العنف ضد المرأة
- دليل الاستجابة الشرطية الفعالة لحالات العنف ضد المرأة
- دليل لمكتب الشكاوي للتعامل الفعّال مع حالات العنف ضد المرأة
- الدليل الإجرائي لإنشاء وحدات مناهضة العنف بالجامعات المصرية
- دليل مدربين لموظفي مكتب الشكاوي للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- دليل مدربين لمقدمي الخدمات الطبية للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة
- دليل تقديم الخدمات الاجتماعية و الخطوات الإجرائية في البيوت الآمنة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

- اعلان مكتب النائب العام بتشغيل مكاتب رقمية لخدمات نيابة الأسرة بمحافظات القاهرة والإسكندرية والغربية والاقصر .

حملات التوعية محور تقاطعي

- إطلاق حملات **طرق الأبواب** وحملات توعية علي الأرض: استهدفت الحملة حوالى **35 مليون امرأة** من خلال الزيارات الميدانية على مدى 3 سنوات ، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية ، والحقوق القانونية ، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) ، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة؛
- إطلاق حملة **احميها من الختان** في 13 يونيو 2019 والتي وصلت إلى 54 مليون مستفيد ومستفيدة (هذا الرقم ايضا يتضمن ارقام حملات طرق الأبواب)؛
- أطلقت حملة "**التاء المربوطة سر قوتك**" للوصول إلى 135.000.000 مشاهد/ة ، وتستند الحملة على نهج مبتكر يركز على قوة المرأة ويتناول المفاهيم الخاطئة ، ويعيد تحديد الأدوار الاجتماعية ، ويعزز من مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة ، بما في ذلك صنع القرار وسوق العمل بوصفهن مساهمات فاعلات في الاقتصاد؛
- حملة "**لأني** رجل": أطلقت لإشراك الرجال والفتيان في التعرف علي و مساندة قضايا المرأة والتى جحت في الوصول إلى 480 الف مشاهد على وسائل التواصل الاجتماعي بالاضافة إلى 17 مليون مشاهد عبر السوشيال ميديا؛
- إطلاق برنامج "**معاً لخدمة الوطن** " وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من 700 من الواعظات والراهبات وخادمات الكنائس ومدرسات مدارس الأحد لما لهن من تأثيرعلي الثقافة المجتمعية للتوعية بموضوعات مجتمعية منها: الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان ، ومناهضة الزواج المبكر؛
- أطلقت حملة "**متخليش محطة توقفك**" تثقيفية بأربعة محطات رئيسية بمترو الأنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي ، وتنظيم الأسرة ، وتشجيع تعليم الفتيات ، والقضاء على الزواج المبكر؛

- تم إطلاق حملة تثقيفية على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "**الملهمات المصريات**" بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح والإنجازات التي حققتها المرأة المصرية في شتي مجالات التنمية على وسائل التواصل الاجتماعي ، وصل عددهم إلى 300 نموذج لامرأة ناجحة لتكون للمجتمع و قد وصل عدد المتابعين للحملة 800000 متابع ؛
- تم إصدار أول **كود إعلامي** لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام؛
- **565 نادي نسائي** في جميع أنحاء محافظات مصر لرفع الوعي بقضايا المرأة لتصل إلى 362،000 مستفيدة؛
- اطلاق عدة حملات الكترونية تستهدف التوعية حول الجرائم الالكترونية : "حملة اتكلمي "، حملة حاسبوا علي كلامكوا"على الانستجرام، " حملة تمكين النساء للشعور بالامان على الانترنت " مع فيس بوك ، بالاضافة إلى فيديوهات مصورة مع مشاهير بمصر يدعمون المرأة لضمان سلامتهن على الانترنت؛
- اطلاق حملة توعية بحقوق الافراد ذوي الاعاقة في قانون الاعاقة الجديد بهدف توعية النساء بحقوقهن القانونية.

التشريعات محور تقاطعي

- تم تعديل قانون العقوبات (2014) (المادتان 306 (أ) الخاصة بالتعرض لأنثى وإضافة المادة 306 (ب) لتجريم التحرش الجنسي. وتعريف مفهومه لأول مرة بموجب القانون ، وعليه يُعاقب القانون على التعرض لأنثى سواء كان بالإشارة أو القول أو الفعل أو أي وسيلة بما في ذلك الإتصالات السلكية واللاسلكية وشدد المشرع العقوبة إذا كانت تلك الأفعال بغرض الحصول على منفعة جنسية "تحت مسمى التحرش الجنسي" وتتراوح العقوبات بالحبس مدة تبدأ من 6 أشهر وتصل الى 5 سنوات وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري ، وتوسيع دائرة التجريم إلى الاسرة والمدرسة وبيئة العمل ، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة؛
- تم تعديل القانون الذي ينظم صندوق التأمين الأسري (القانون رقم 113 لعام 2015) لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء؛
- إصدار قانون رقم 106 لسنة 2015 بتوفير الحماية للمرأة المسجونة وطفلها ؛
- تم تعديل قانون العقوبات (2016) (المادة 242) الخاصة بختان الإناث حيث تم رفع الجريمة من جنحة الى جناية حيث تتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للاناث (الختان) ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو وفاة ، وتقديم جريمة جديدة للمادة 242 (أ) حيث تعاقب الشخص الذى دعا إلى جريمة الختان على الختان بالسجن اذا كانت بناء على طلبه؛
- إصدار قانون 82 لسنة 2016 لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ، حيث جرم القانون جرائم تهريب المهاجرين او محاولة نتسهيلها او التوسط بها وزيادة الالعقوبة اذا كانت النساء من بين المهاجرين المهربين؛
- يضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2017 (المادة 2) تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء علي السواء؛
- تم تعديل قانون المواريث (القانون رقم 219 لسنة 2017) وإستحداث نص يعاقب على من يحجب الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الامر الذى له عظيم الأثر على النساء؛

التشريعات محور تقاطعي

- إصدار قانون رقم 5 لسنة 2018 ، بتعديل بعض احكام قانون العقوبات بتعديل المادة رقم 289 و290 المتعلقة بخطف الفتيات .
- صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومى للمرأة (القانون رقم 30 لعام 2018) لتحديد درجة رئيسة المجلس إلى درجة وزارية والإقرار بدور سياسي أوسع فيما يتعلق بتمكين المرأة.
- تم إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم 10 لسنة 2018) ، مما يضمن المزيد من الحقوق للنساء ذات الإعاقة ، ويضع القانون أول تعريف شامل للأشخاص ذوي الإعاقة ويحوي تحت مظلته جميع شرائح الإعاقة .
- إعتراف قانون الضرائب المصرية بالمرأة كعائل للأسرة بموجب قانون الضرائب الموحد رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 11 لسنة 2013 .
- إصدار القانون رقم 11 لسنة 2019 المنظم والخاص بالمجلس القومى للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إصدار قانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ليغطي جرائم التحرش بالمرأة والمطاردة وانتهاك الخصوصيات عبر الانترنيت .
- تعديل قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر بالإضافة إلى مميزات وحقوق آخري.
- إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات لعام 2019 .
- إصدار قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018.
- التعديلات الدستورية لعام 2019: تعديل المادة 102 من الدستور بشأن تخصيص 25٪ من مقاعد البرلمان للمرأة ، وفقا لذلك تم تعديل القانون المنظم لعمل مجلس النواب رقم 140 لسنة 2020 ، الا أنه وصل تمثيل المرأة فعليا إلى نسبة 27 % في البرلمان المصري 2020
- إصدار القانون رقم 149 لسنة 2019 بتنظيم العمل المدني.
- إصدار قانون رقم 6 لسنة 2020 بشأن التهرب من دفع النفقة

التشريعات محور تقاطعي

- مادة 1 من قانون مجلس الشيوخ ينص على تخصيص ليس اقل من 10% من المقاعد للمرأة ، وقد وصلت نسبة تمثيل النساء بمجلس الشيوخ إلى 14 % بتعيين السيد رئيس الجمهورية 20 لعدد سيدة (قانون رقم 141 لسنة 2020 لتنظيم عمل مجلس الشيوخ) .
- تعديل بعض مواد القانون المنظم لبعض اوضاع واجراءات التقاضي في مسائل الاحوال الشحصية ، "مادة 47 " والمتعلقة بالولاية على المال لتصبح في صالح المرأة الاكثر عاملا في مسائل الوصاية (قانون رقم 176 لعام 2020) .
- إصدار اول قانون خاص بالتنمر وهو القانون رقم 189 لسنة 2020 لتجريم التنمر ووضع وصفا له ولاشكاله .
- قانون رقم 177 لسنة 2020 بتعديل بعض مواد قانون العقوبات باضافة مادة رقم" 113 مكرر " لحماية بيانات المجني عليهن في جرائم التحرش جنسي والاعتداء .
- قانون رقم 151 لسنة 2020 لحماية البيانات الشخصية والذى يروج لامن البيانات الشخصية التى تتم معالجتها وتخزينها اونلاين.

قرارات

- الكتاب الدوري رقم 29 لسنة 2017 لوزارة التربية والتعليم بتثبيت الولاية التعليمية للمرأة المطلقة الحاضنة على اولادها بدون الحاجة إلى قرار قضائي بذلك .
- قرار شيخ الازهر رقم 32 لسنة 2018 بمنع نقل المرأة من عمل لاخر بدون رغبتها الا في حالة تقديم مبررات مقنعة للنقل .
- قرار وزير الاسكان والتعمير لوضع المرأة المعيلة ضمن الفئات المستحقة للاولويات في الحصول على الاسكان الاجتماعي في مشروعات الوزارة .
- في عام 2019 م صدر قرار (123 ، 124) صادر عن هيئة الرقابة المالية ينص على تمثيل امرأة واحدة على الأقل في مجالس إدارة الشركات المالية .
- إصدار وزير التربية والتعليم لقرار لاعفاء المرأة المعيلة من المصروفات المدرسية لابنائها (2020).
- إصدار هيئة الرقابة المالية قرارين رقم 204 و205 لسنة 2020 بمنع اي تمييز والمساواة بين النساء والرجال في التعاملات مع العملاء للشركات المالية ، بالاضافة إلى تطوير مزاولة الانشطة المالية غير المصرفية في مجال تعاملها وتقديم خدماتها للمرأة .

تعميم منظور النوع الاجتماعي في مصر

(يشمل هذا خطوط الأساس الموجودة بالفعل في مصر والسياسات الجديدة المنفذة)

تعود نقطة انطلاق ادماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى الخطط الحكومية والمركزية في مصر إلى عام 2002. حيث وضع المجلس القومي للمرأة خطة لضمان تعميم المساواة بين الجنسين في الخطة الوطنية الخامسة لمصر (2002-2007) ووافق البرلمان عليها ، هذه الخطة وضعت تعميم مراعاة النوع الاجتماعي ومهدت الطريق لمزيد من الخطوات والعمل ، بعد هذه الفترة تم وضع خطة أخرى لضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية السادسة لتنمية لمصر (2007-2012).

تعتبر استراتيجية تمكين المرأة لعام 2030 هي وثيقة السياسة الوحيدة التي تمثل نهجًا شاملاً لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين في مصر والسعي إلى تمكين المرأة في الوقت الحاضر ، وتم صياغة حزمة عمل الإستراتيجية لكيفية تنفيذ الإستراتيجية.

هيكلة مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكي المرأة

• أنشأ عدد من الوزارات والهيئات الوطنية هياكلا للمساواة بين الجنسين (على سبيل المثال ، وحدات النوع الاجتماعي ووحدات تكافؤ الفرص) لمكافحة التمييز في مكان العمل من جهة وتعزيز مشاركة المرأة في تخطيط السياسات من جهة أخرى.

➢ هياكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1. **(32) وحدة تكافؤ فرص (EOU) في الوزارات المصرية.**
2. **(3) وحدات النوع الاجتماعي / وحدة للمرأة :**
   - وحدة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز التابعة لوزارة القوى العاملة:
   - وحدة النوع الاجتماعي بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEDA):
   - وحدة اتحاد سيدات الأعمال المصريات

➢ بيانات مصنفة حسب الجنس (sex disaggregated)

1. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)** هو السلطة الرئيسية لجمع ونشر البيانات في مصر .
2. تضع **وحدة التنمية المستدامة في (CAPMAS)**عدة مؤشرات تتعلق بالتنمية المستدامة ، بما في ذلك تمكين المرأة ومؤشرات المساواة بين الجنسين.
3. **مرصد المرأة المصرية (ENOW)** الذي يتابع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 من خلال التطبيق الصارم لإلبات المراقبة والتقييم ، ويوجد 35 مؤشراً لرصد الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030 ، ومن المقرر رصد هذه المؤشرات كل خمس سنوات حتى بلوغ عام 2030.
4. **مرصد النساء في مجالس الإدارة** عبارة عن مرصد متخصص تحت ENOW. تجمع بيانات عن النساء في مجالس إدارة الشركات المإلبة ، والبورصات ، والقطاع المصرفي ، والمؤسسات العامة.

➢ أدوات لتعميم منظور النوع الاجتماعي:

1. **دليل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.**
2. يتم إجراء **تحليل الأثر علي النوع الاجتماعي (GIA)** على مشروعات القوانين والتشريعات المختلفة التي تؤدي إلى تعديلات تشريعية تضمن حصول المرأة على حقوقها الكاملة.
3. **الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي** وتعمل الحكومة المصرية على إحياء جهودها لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر الأجهزة الحكومية.
4. **نماذج التحول المؤسسي:**

- برنامج ختم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
  نُفذ في عام 2019 في مصر
- نموذج تكافؤ الفرص بين الجنسين في مصر (البنك الدولي)
  نفذت عام 2010 في مصر
- مبادئ تمكين المرأة (WEPS) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
  نفذت في 2004-2017 في مصر
- مسرع الفجوة العالمية بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي)
  يتم تصميمه حإلا في مصر (ليكون الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر

الملامح الأساسية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر

- **14٪ من الموازنة العامة للدولة موجه بشكل مباشر لقضايا المرأة.**
  - 273٪ معاش الضمان الاجتماعي.
  - 247٪ نفقات علاج المواطنين.
  - 135٪ دعم التأمين الصحي للطالبات.
  - 123٪ دعم التأمين الصحي للأطفال دون سن المدرسة.
  - 125% استفادة المرأة من دعم الكهرباء.
  - 376٪ هي نسبة نمو استفادة المرأة من دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل.
  - 100٪ دعم إعانات الشئون الاجتماعية والطفولة المبكرة.
  - 50٪ دعم التأمين الصحي للمرأة المعيلة.
  - 8 ٪ معاش الطفل.
  - 63٪ أجور العاملات بالجهاز الحكومي.
  - 100٪ برنامج الطفولة المبكرة .
  - 103٪ دعم السلع التموينية.

- معدل **نمو 75٪** في **المخصصات التي تخدم قضايا المرأة** مباشرة من خلال 9 جهات حكومية مختلفة.
- 173.3 **مليار جنيه لإعانات السلع التموينية** الموجهة للنساء بين 2015 / 2016- 2019 / 2020.
- **1398 مليون جنيه مصري لطالبات المدارس المستفيدات من دعم التأمين الصحي** بين 2015 / 2016- 2019 / 2020.
- **663 مليون جنيه مصري للمرأة المعيلة المستفيدة من دعم التأمين الصحي** بين 2015-2016 / 2019-2020.

تعمل الحكومة المصرية على الميزانيات البرامج والأداء منذ عام 2006. وقد شكل رئيس الوزراء المصري لجنة للميزانيات القائمة على البرامج والأداء (قرار رقم 1167) لمتابعة خطة العمل السنوية للوزارات. ولدى البرلمان المصري أيضًا لجنة مخصصة للميزانيات القائمة على البرامج والأداء.

كوفيد 19: استجابة مصر لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد

مصر هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي أصدرت سياسة استجابة سريعة تجاه وضع المرأة في ظل فيروس كورونا [2]. بما أن المجلس القومي للمرأة هو الجهة المعنية باقتراح السياسة العامة للدولة بشأن تنمية المرأة بموجب القانون رقم 30 لعام 2018 ، فقد أعد المجلس القومي للمرأة ورقة سياسة [3]بشأن استجابة مصر السريعة لوضع المرأة خلال تفشي فيروس كورونا، والتي تشمل تحليل الوضع الراهن. قدم المجلس القومي للمرأة عددًا من إجراءات الاستجابة المقترحة ، سواء كانت استجابات فورية أو متوسطة المدى، لجميع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الحكومية المعنية في اطار المحاور التالية:

1) الأثر على المكون الإنساني (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)
2) فعالية المرأة واتخاذ القرار (العنف ضد المرأة والقيادة والتمثيل في صنع القرار أثناء إدارة الأزمات)
3) التأثير على الفرص الاقتصادية
4) تعزيز البيانات والمعرفة

- مصر أيضًا هي أول دولة على مستوى العالم تُصدر إلة رصد تتابع السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة مستجيبة لاحتياجات المرأة في ظل انتشار فيروس كورونا ، وتم اتخاذ اكثر من 165 اجراء احترازي من مارس إلى يناير 2021 اتخذتها الحكومة وتراعي احتياجات المرأة استجابةً لتفشي فيروس كورونا[4] ، وتخدم ورقة رصد السياسات والبرامج المستجيبة للمرأة خلال جائحة كوفيد الاغراض التالية :

---

[2] ورقة السياسات
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/policypaperara.pdf

[3] ورقة السياسات
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/policypaperara.pdf

[4] النسخة الأولي
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/coronatrackerarabic.pdf
لنسخة الثانية
http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%B1%D8%B5%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7-52020710413911.pdf
النسخة الثالثة
http://ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9%20%D8%B1%D8%B5%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7-62020632754 92.pdf
النسخة الرابعة
ncw.gov.eg/Images/PdfRelease/Forth Edition Women policy Tra-72020732524939.pdf

النسخة الخامسة
http://ncw.gov.eg/Pdf/477/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%94%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AD%D8%A9?fbclid=IwAR0aCT_IFHdWfZOIaDIcRK0gR-XqXXPx5Nt1_JFrTxuKchpSTAxN2d4kdHE

1)مراقبة جميع السياسات والإجراءات الصادرة التي تستجيب لاحتياجات المرأة المصرية بشكل مباشر و / أو غير مباشر في ضوء الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس كوفيد 19.
2) تصميم أداة أسهل يمكن استخدامها كمرجع لجميع السياسات الصادرة المتعلقة بالمرأة والتي يمكن استخدامها من قبل صانعي القرار للحصول على رؤية أكثر تعاونًا وشمولية حول وسائل المضي قدمًا.
3) توثيق الجهود وتسليط الضوء على نتائج الجهود المنسقة للحكومة بشأن السياسات المتعلقة بالمرأة لحمايتهم وعائلاتهم من فيروس كورونا
4) التفكير في كل تلك السياسات مع البرامج والمبادرات الداعمة اللازمة

- أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقرير رصد الاستجابة العالمي[5] COVID19 الذي أشار إلى أن مصر هي الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتخذ تدابير تراعي النوع الاجتماعي في حين أنها الدولة الوحيدة التي تغطي جميع الإجراءات الثلاثة التي أشار إلها التقرير

- "الجمعية العامة" للأمم المتحدة تعتمد بالإجماع قرار مصري بشأن تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير مرض فيروس كورونا كوفيد 19على النساء والفتيات .

[5] https://www.undp.org/content/dam/undp/library/km-qap/UNDP-UNWwomen-COVID19-NAWA-Regional-Factsheet-2020.pdf